الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الخميس**

23 **ربيع الأخر** 1436 –12 **فبراير** 2015

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 6 |

# حقوق الإنسان تحقق في قضية وفاة معاق تأهيل الطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 23 ربيع الأخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2015/20150211/40823

الطائف ـ حامد المديني
فتح فرع جمعية حقوق الإنسان بالطائف تحقيقاً في شكوى تقدمت بها أسرة احد المعاقين بمركز التأهيل الشامل بالطائف الذي لا زال في ثلاجة الموتى بمستشفى الملك فيصل وذلك بعد رفض الأسرة استلام جثة ابنهم حتى يتم التحقيق في وفاته.
وقال ممثل جمعية حقوق الإنسان بالطائف عادل الثبيتي لـ(الجزيرة أونلاين) إن الفرع تلقي الشكوى من قبل أسرة المتوفى وتم رفعها إلى مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة وذلك لدراستها والتحقق منها والتعامل معها، لافتا إلى أن الجمعية تواصل متابعتها مع الجهات ذات الاختصاص.

# عصابات إجرامية تستهدف المملكة للمتاجرة بالأطفال والنساء من دول مجاورة فقيرة

# الاتجار بالبشر في السعودية.. حالات فردية ومختصون يتخوفون من تحولها لظاهرة

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 ربيع الأخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://sabq.org/MfQo5d

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
تعتبر جرائم "الاتجار بالبشر" من القضايا التي بات العالم يلتفت لها لأضرارها الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية؛ كاستغلال الفقراء في الدعارة، والتسول، وتقييد حريتهم، وعدم دفع الأجور، وتجنيدهم في النزاعات المسلحة سواء باستعمال السلطة أو استغلال حالة ضعف إنساني ما. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك ملايين الأشخاص في الدول الفقيرة يتعرضون للاتجار بالبشر والعبودية كل عام، وينتج عنها أرباح طائلة تقدّر بنحو 7 مليارات دولار تستفيد منها عصابات متخصصة.
وفي السعودية أكد مختصون لـ"سبق" ضرورة قيام الجهات المعنية في السعودية بالتصدي لجرائم "الاتجار بالبشر" فيها؛ حتى لا تتحول الحالات الفردية التي تحصل حالياً إلى ظاهرة بعد أن سجلت المحاكم السعودية -حسب تقرير الإحصاءات العامة للعام الماضي وأكدته الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان- أكثر من 182 حالة تم إنصاف 50 حالة منها.
السعودية مستهدفة
ويشير عدد من التقارير الإعلامية الدولية إلى أن السعودية تعد واحدة من الدول المستهدفة من قبل عصابات إجرامية متخصصة في الاتجار بالبشر تستغل تدني المستوى الاقتصادي والفقر لتهريب أشخاص من دول مجاورة بما فيهم أطفال،

ونساء، وكبار في السن، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الرسمية السعودية الصادرة عن الجهات المختصة، حيث يتم سنوياً إحباط تهريب الآلاف من البشر من مختلف الجنسيات ممن يحاولون التسلل عبور الحدود الجنوبية للسعودية.

بيع وشراء التأشيرات

ومن صور "الاتجار بالبشر"، وأشكاله في السعودية -كما توضح الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان- استغلال الأطفال والنساء، وكبار السن -غير السعوديين- في أعمال غير مشروعة تحت الإكراه؛ بهدف الكسب كالتسول، وتهريب المخدرات، وممارسة الجنس، وتندرج تحته أيضاً قضايا أخرى كالعضل واضطهاد العمالة، وبيع وشراء التأشيرات. وغيرها.

مهتمة بالقضية

عن ذلك يقول الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"سبق" إن السعودية تحرص دائماً على سن الأنظمة التي تحمي حقوق الإنسان، ومن ضمن ذلك إصدار نظام الاتجار بالبشر، والذي تضمن تحديد الأفعال والسلوكيات التي تدخل من ضمن هذا النوع من المخالفات. بالإضافة إلى تحديد عقوبات تطبق بحق من يقوم بهذه السلوكيات، موضحاً أن هذا يدل على اهتمام المملكة بمتابعة أي أمر قد يتعلق بحياة الإنسان.

القوانين والعصابات

ومن جانبه قال المحامي والمستشار القانوني عاصم بن حمزة الملا لـ"سبق" إن قانون جرائم الاتجار بالبشر الذي ينص على السجن لمدة 15 سنة وغرامة مالية قدرها 10 ملايين ريال يطبق فقط بحق من شكلوا عصابة وخططوا سابقاً لاستغلال الآخرين من الفقراء والمعوزين في أعمال غير مشروعة؛ بهدف جمع الأموال، موضحاً أن للمحكمة الأحقية في الحكم بالحد الأدنى للعقوبة وهي سنتان. وأشار في حالة العضل وزواج صغيرات السن، والاستغلال من قبل الأب أو العم أو أي شخص آخر قريب للفتاة، ولا يكون اتفاقاً بين مجموعة أشخاص لا تطبق عليه أحكام عقوبات الاتجار بالبشر حتى ولو صنف من ضمنها.

تحولها إلى ظاهرة

وقالت الناشطة الحقوقية عضو حقوق الإنسان في السعودية الدكتورة سهيلة العابدين لـ"سبق" إن حالات جرائم الاتجار بالبشر التي تسجل في المحاكم والجهات المختصة في السعودية تعتبر حالات فردية ضئيلة جداً. وترى أنه يجب على الجهات المختصة محاربتها حتى لا تتحول إلى ظاهرة في المجتمع.

قاعدة بيانات وطنية

ومن جهته ذكر الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان بالمملكة بدر سالم باجابر، عن وجود قاعدة بيانات وطنية شاملة في المملكة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتنسيق مع مراكز الشرطة والمحاكم. نافياً في الوقت نفسه أن يكون هناك تفشٍّ لظاهرة الاتجار بالبشر في السعودية تحت تصنيف المعايير الدولية.

عقوبات غائبة

وكان وزير العمل المهندس عادل فقيه قد كشف عن توجه وزارته لاعتبار رجال الأعمال، والتجار الذين يستقدمون العمال ويتركونهم دون عمل حقيقي، متاجرين بالبشر، مبيناً أن وزارته تنسق مع وزارة الداخلية لمعاقبتهم بالسجن وليس بالغرامات المالية. ومن جانبها طالبت هيئة حقوق الإنسان الجهات المعنية بوقف إعلانات التنازل عن العمالة المنزلية في الصحف بمقابل مادي، لافتة إلى أن نشر إعلانات التنازل عن العاملات المنزليات، والسائقين يعد اتجاراً بالبشر يجب منعه.

حالات اتجار بالبشر

ومن الحالات المكتشفة للاتجار بالبشر في السعودية التي نشرت في وسائل الإعلام المحلية؛ إصدار المحكمة العامة في عرعر حكماً على مواطن بالسجن سنتين وجلده 600 جلدة وتغريمه 100 ألف ريال مع المنع من السفر مدة عامين بعد إدانته بتهمة الاتجار بالبشر من خلال توريطه وافداً على كفالته في نقل شحنة مخدرات إلى طرف آخر.

كما حكمت المحكمة الجزئية بمحافظة القطيف بالسجن لمدة عام مع الغرامة بمبلغ 100 ألف ريال على مواطن بعد إدانته بتهمة المتاجرة بالبشر في حق 6 عاملات إثيوبيات، وقيامه بتأجيرهن للمواطنين يومياً أو شهرياً بطريقة غير شرعية. كما نجحت هيئة حقوق الإنسان في حل مشكلة 1200 عامل يتبعون لإحدى الشركات الوطنية الكبرى بالرياض اتهمت بالاتجار بهم، في أكبر قضية اتجار بالبشر تسجل، حيث تم تسوية الخلاف بين العاملين في الشركة وملاكها، بعد أن تعرضوا لسوء معاملة مع إجبارهم على العمل دون تأدية حقوقهم لخمسة أشهر متواصلة، وهو ما يندرج ضمن قضايا الاتجار بالبشر.

تقرير الخارجية الأمريكية

وكان تقرير الخارجية الأمريكية السنوي المتعلق بالاتجار بالبشر في العالم خلص العام الماضي إلى أن نصف الدول العربية الواقعة من المغرب حتى العراق، تصنّف أسوأ الأماكن التي تشهد ممارسات تتعلق بالاستعباد في العمل والدعارة.

وأن منطقة الشرق الأوسط، وفقاً للتقرير تعد أسوأ منطقة جغرافية تشهد هذه الظاهرة. وقال التقرير "إنّ دولاً تطبق معايير قانونية صارمة في مكافحة الدعارة، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، بدأت تشهد بدورها الظاهرة". كما أشار التقرير إلى أن بعض السعوديين مازالوا يتحايلون على "عقود الزواج المؤقت" في دول من ضمنها مصر واليمن مما يدخل في نطاق المتاجرة بالبشر.

التقرير العالمي

وكشف "التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص" الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، أن ملياري شخص حول العالم مورست عليهم جريمة الاتجار بالبشر دون أن يتعرض الجناة للعقاب، وأشار إلى أن 70% من الضحايا نساء وفتيات، و30% منهم رجال وصبية. وقال التقرير إن بعض النساء أصبحن يتاجرن بالبشر بنسبة تصل إلى 30%، في حين يمثل الجناة الذكور نسبة 70% و78% من المتاجرين المدانين يوجدون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتضمنت أشكال استغلال الضحايا التي عرضها التقرير الاستغلال الجنسي للنساء بنسبة 79% و14% للعمل القسري وسرقة الأعضاء، في حين يتعرض 83% من الضحايا الرجال للعمل القسري ممثلاً في التنظيف والبناء والخدمات الغذائية والمطاعم والعمل المنزلي وإنتاج النسيج، و8% للاستغلال الجنسي و1% لسرقة الأعضاء.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# "الخدمة المدنية" تعترف بعدم كفاءة معايير التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
اعترف مسؤولو وزارة الخدمة المدنية بعدم كفاءة المعايير المستخدمة للتعيين، وأن احتساب نقاط الأقدمية في التوظيف سيستغنى عنه تدريجياً، وأن اعتماده حالياً كمعيار بسبب جوانب اجتماعية فقط، مقرين بالعديد من المشكلات التي ما زالت تعاني منها الوزارة، مثل فرص عمل المرأة، وإحداث وظائف جديدة، وقضايا الإحلال. وجاء إقرار مسؤولي وزارة الخدمة المدنية بمدى ضعف اختبارات التعيين مقارنة بتجارب دولية ناجحة أمام الوزير الجديد خالد العرج أثناء افتتاحه ندوة: «تطوير نظم التقييم والاختيار في الخدمة المدنية» التي نظمها معهد الإدارة العامة بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية أمس.
وكان من أبرز المتحدثين في الندوة الرئيس التنفيذي لمؤسسة سبّارة للتقويم الدكتور إبراهيم الدوسري، الذي كشف عن صعوبات كبيرة في عملية التقييم لدى وزارة الخدمة المدنية، خصوصاً صعوبة مواءمة التخصصات العلمية، ونقص المتخصصين وضعف البنية التحتية والإمكانات البشرية في إدارات شؤون الموظفين. وأكد الدوسري أن هذا الضعف في التقييم يتمثل في أسلوب الترشيح المباشر للوظائف التخصصية، مثل الطب والهندسة، مشيراً إلى اضطرار الوزارة قبول من يتقدم حتى وإن كان لديه الحد الأدنى من الكفاءة. وأوضح الدوسري أن الوزارة لا تتدخل في الوظائف الشاغرة التي تطالب الجهات الحكومية عدم التدخل بها، مضيفاً: «يوجد ما مجموعه 1.217.275 وظيفة في الدولة منذ مطلع 1435هـ وحتى نهايته، منها 41.8 في المئة تعليمية، و12.9 في المئة صحية، و32 في المئة عامة، أي ما يشكل حوالى 86,7 في المئة من مجموع الوظائف المعتمدة، في حين توظف من طريق الوزارة خلال نفس الفترة 10969 مواطناً من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية».
ولفت إلى أن أسلوب الترشيح المباشر للوظائف يطبق بنسب قليلة جداً، فيما يعتبر أسلوب المفاضلة الأكثر استخداماً على رغم ما يتضمنه من إشكالات كثيرة ومستعصية الحل تجب مواجهتها والتعامل معها من وزارة الخدمة المدنية - بحسب تعبيره.
ولم ينفِ وكيل الوزارة للتطوير الدكتور مشبب القحطاني ما ذكره سلفه في الندوة ذاتها، مضيفاً: «يجب أن نكون صادقين في تعريف التحديات التي تواجهنا، والتي شخّصتها الوزارة أثناء إعداد المراحل الرئيسة لخطتها الاستراتيجية». وذكر القحطاني أن من التحديات التي تواجه الوزارة في الوقت الراهن «إشكالات في تباين الرواتب بين الجهات الحكومية، ومشكلة تقادم الأنظمة واللوائح في الجهات الحكومية، وتضخم الجهاز الوظيفي وارتفاع موازناته، ومشكلات متعلقة بأداء الموظف ومدى رضاه».
مؤكداً أن الاستراتيجية التي عملت بها الوزارة ستظهر نتائجها خلال خمسة أعوام، وتهدف إلى تنمية إدارية تحسّن كفاءة الأجهزة الحكومية عبر رؤية تعتمد على عمل المؤسسة بشفافية، وتعزز مبدأ الجدارة والنزاهة، مشيراً إلى 12 هدفاً للخطة، منها تفعيل أدوات التظلم للموظف الحكومي. وخصصت الندوة المقامة لتطوير برامج التقييم في وزارة الخدمة المدنية مساحة للحوار من المتخصصين في معهد الإدارة أو مديرين في جهات حكومية عدة، وبرز من أسئلة الحضور سؤال لعبدالعزيز الشيخ من وزارة الداخلية عن إعادة اختراع العجلة – بحسب تعبيره، وإضافة مزيد من اختبارات قياس جديدة في ظل وجود مركز وطني للقياس! وعلى رغم أن الإجابة كانت «لا يكفي مركز القياس لهذه المهمة»، إلا أنها جاءت على لسان مسؤولين من وزارة الخدمة المدنية، وهما نائب الوزير الدكتور صالح الشهيّب، والمشرف على برنامج الاختيار والتقييم - المزمع تطبيقه مستقبلاً، الدكتور عيد الحربي، مستدركان بأن اختبارات الوزارة تختص بالتوظيف، كما أن وجود برامج تقييم جديدة لا يعني عدم الاستعانة والتنسيق مع مركز القياس الوطني. فيما طالب الإدارة المسؤول في مركز قياس الأداء للجهات الحكومة الدكتور سعد القحطاني باختبارات قياس الأداء الفعلي للموظفين، وهم على رأس

العمل بعد تجاوز اختبار جدارة، ليؤكد له الحربي أن قياس الأداء بعد التوظيف أحد أهم الاختبارات لقياس أداء الموظف على رأس العمل، وربطه بجدارة أمر متوقع في المستقبل.

.. وتعيين المبتعثين ليس بحاجة إلى «مفاضلة»

< كشفت وزارة الخدمة المدنية عن أن تعيين المبتعثين أو الموفدين للدراسة بعد حصولهم على المؤهل من طريق الجهات التي يعملون لديها مباشرة من دون مفاضلة أو مسابقة، بحسب الوظائف المتوافرة والمناسبة لمؤهلاتهم، بشرط أن يكون ابتعاثهم أو إيفادهم للدراسة بناءً على قرار موافقة من لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية، أو لجان التدريب والابتعاث ذات الصلاحية وفق اللوائح المنظمة. وأوضحت وزارة الخدمة المدنية في بيان صحافي أمس، أنه فيما يخص الموظفين الذين تتوافر لديهم مؤهلات علمية تؤهلهم لمراتب أو مستويات أعلى من تلك التي يشغلونها ولم تكن دراستهم وفق الإيفاد والابتعاث، يكون تعيينهم على وظائف ومراتب تناسب مؤهلاتهم من طريق التقدم لبرنامج (جدارة)، أو الجهة التي لديها صلاحية شغل وظائف وفق قواعد المفاضلة أو المسابقة.

أول حوار للوزير الجديد.. بدأ بابتسامة وانتهى بـ«الله كريم»

< لم يمانع وزير الخدمة المدنية الجديد خالد عبدالله العرج من الحديث لـ«الحياة» في أول ظهور إعلامي له منذ تعيينه في آخر كانون الثاني (يناير) الماضي، إلا أن توقيت محاورة الوزير ارتبط بحجم المسافة الفاصلة بين قاعة ابن خلدون في معهد الإدارة العامة وسيارته المركونة أمام مدخل القاعة.

وإلى نص الحوار:

< الكثير من المشاريع والبنى التحتية تم إقرارها في عهد الوزير السابق، ماذا ستقدم؟

- الوزير السابق الحاضر الغائب عمل كثيراً من الإنجازات، ونحن سنستمر في نفس الموال، وسنتوسع في هذا الموضوع، هناك مبادرات ستكون تحت الدرس، ولا يمكن الإفصاح عن أي شيء.. يجب أن ننتظر.

< هل توجد استراتيجية محددة تعتزمون تنفيذها؟

- بسم الله «مبتسماً» للتو دخلنا، نحتاج إلى وقت، كي نُلِم بجميع التفاصيل.

< ذكر المحاضرون في «ندوة تطوير التقييم» إشكالات عدة في التقييم والتعيين وأداء الموظف الحكومي، ماذا كانت تفعل الوزارة في الأعوام الماضية، وهي من أقدم الوزارات في المملكة؟

-الوزارة عملت الكثير، والوزير السابق وكبار الموظفين في الوزارة أنجزوا أموراً كثيرة، ولا يمكن رؤية بعض الإنجازات في سنة، بعض الإنجازات يتضح تأثيرها على مدى سنوات كثيرة، لو تسمحون لنا أيها الإعلاميين ببضعة أشهر قبل أن نبدأ بالتصريح.

< أخيراً مجلس الشورى طالب بخطة عمل للوزراء الجدد خلال ثلاثة أشهر، هل ستكون جاهزة؟

- الله كريم، الله كريم.

# الشؤون الاجتماعية تطلق برنامجين لدعم رواتب المديرين وسعودة المحاسبين في الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1021102

الرياض- الصالح الحميدي

أطلقت وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية برنامجين هاميّن لدعم أعمال الجمعيّات الخيريّة في المملكة بهدف تعزيز الثقة في أعمالها حيث يقوم البرنامج الأول بدعم الجمعيات في رواتب المديرين لضمان تعيين مديرين سعوديين أكفاء ,والآخر بدعم الجمعيات الخيرية لاستكمال سعودة المحاسبين في الجمعيّات الخيريّة وفق الضوابط والشروط المحددة في البرنامج ووفق سقف أعلى محدد في الضوابط.

صرح بذلك ل"الرياض" وكيل الوزارة للتنمية الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان قائلا إن وكالة التنمية رصدت شكوى الكثير من الجمعيّات الخيرية بعدم القدرة على تعيين مديرين أكفاء متفرغين للعمل لديهم،ومحاسبين سعوديين متفرغين لسببين أولهما قوة المنافسة من قبل القطاع الخاص وثانيهما ضعف الرواتب التي تقدمها الجمعيّات الخيريّة بسبب اشتراط المتبرعين للجمعيّات بضرورة صرف زكواتهم وصدقاتهم على الفقراء ومستفيدي الجمعية فقط وليس في المصاريف الإدارية.

وأشار السدحان الى أن ذلك يأتي تماشيا مع توجهات الدولة لتشجيع المواطنين بالعمل في المؤسسات الخيرية والاجتماعية وبحث سبل إيجاد حوافز لهم، ومن ذلك منحهم المكافآت المجزية لقاء عملهم في الجمعيّات الخيرية دعما من الدولة للقطاع الخيري.

ويأتي هذا امتدادا لجهود سابقة ومستمرة تبذلها الوزارة لتعيين محاسبيين سعوديين في الجمعيّات ومنها تحمل تكلفة تدريب أي مواطن على مهنة المحاسبة ليعمل في الجمعية بعد تخرجه والتشدد في منح التأشيرات لأي مهنة في الجمعية أو نقل كفالة مالم يكن المحاسب سعوديا وقد وصل الأمر في بعض الحالات إلى تعليق الإعانة عن الجمعية لحين سعودة المحاسب، وكان آخر الجهود التواصل مع جمعية المتقاعدين للاستفادة من المحاسبين المتقاعدين الراغبين في العمل على الرغم من قيام الوزارة بتكليف مكاتب محاسبة لمراجعة الميزانيات السنوية عبر تقارير ربع سنوية وتقرير ختامي لكن هذا لا يغني عن وجود المحاسب السعودي في الجمعية ليقوم بالأعمال المحاسبية اليومية للجمعية. وتوقع السدحان من إقرار هذا البرنامج تحقيق العديد من النتائج الإيجابية كزيادة وجود مدرين أكفاء في الجمعيّات الخيرية وبالتالي رفع مستوى الأداء فيها، وزيادة نسبة السعودة في الجمعيّات الخيرية وهذا يحقق سياسة الدولة بشكل عام، وتوجيه الدعم للجمعيات الخيرية لمجال محدد بدلاً من تركه للاجتهادات الفردية، وضبط الأمور المحاسبية في الجمعيّات الخيرية بوجود محاسب سعودي براتب مجز، فضلا عن رفع مستوى الشفافية في تعاملات الجمعيّات الخيرية وسوف تبلغ بهذه الضوابط الجمعيّات الخيرية خلال الأسبوع القادم والبدء باستقبال الطلبات لهذا الدعم وفق توافر الشروط وتحققها في كل جمعية.

# تدشين فعاليات يوم حقوق المرضى بصحة مكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م

اضغط هنا

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

دشن مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله بن صالح المعلم فعاليات اليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى لدول مجلس التعاون الخليجي تحت شعار «نهتم بكم»، وذلك بمستشفى الولادة والأطفال بالعاصمة المقدسة. وأوضح مدير المستشفى د.أنس سدايو حرص المستشفى بالمشاركة في جميع الفعاليات العالمية والخليجية والمحلية. فيما قال المشرف على إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة المنطقة تركي المولد أنه في عام 1430هـ أقر وزير الصحة بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإنشاء إدارة حقوق وعلاقات المرضى في جميع مستشفيات المملكة.

# "الشورى" يقترح خفض تقاعد المرأة لـ55 عاماً وتعديل الراتب كل 3 سنوات

## جواز الجمع بين أكثر من معاش لتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

كشفت مصادر مطّلعة بمجلس الشورى لـ«المدينة» عن التعديلات التي قدمها 10 أعضاء على نظام التقاعد المدني، والذي يستعد المجلس طرحه للنقاش تحت القبة الأسبوع المقبل، وفقًا للمعلومات التي تحصلت عليها «المدينة»، والتي تتضمن خفض سن التقاعد للمرأة إلى 55 عامًا، وتعديل الراتب التقاعدي كل 3 سنوات في ظل غلاء المعيشة.

وعلمت «المدينة» أنه تم تعديل 11 مادة من مواد النظام، وإضافة مادتين جديدتين، وحذف 8 مواد؛ بسبب توقّف العمل بها. من أبرز تلك التعديلات صرف بدل غلاء معيشة سنويًّا لمستحق المعاش أسوة بمن هم على رأس العمل، وأسوة بما يتم تخصيصه للمتقاعد التابع لنظام التأمينات الاجتماعية، وأيضًا تحقيق التناسب بين الدخل والمتغيّرات الاقتصادية؛ سعيًا لتوفير العيش الكريم للمتقاعد، وأفراد أسرته.

ويأتي هذا المشروع المقدم من عضوات بالمجلس، وهُنَّ: الدكتورة إلهام حسنين، والدكتورة ثريا عبيد، والدكتورة فردوس الصالح، والدكتورة لبنى الأنصاري، والدكتورة مستورة الشمري، وسمو الأميرة موضي بنت خالد، والأستاذة هدى الحليسي، والدكتورة وفاء طيبة، والدكتورة فدوى أبو مريفة، وعضو المجلس الدكتور عطا السبتي.

وأكدت المصادر أن التعديلات جاءت لدعم المتقاعدين، بحيث إنه يقتطع من الموظف المنتفع بهذا النظام (9%) من مرتبة شهريًّا، كما تؤدّي وزارة المالية، أو الهيئة العامة حصة 13%، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية زيادة حصة الحكومة، أو الهيئة العامة إذا تبيّن للمؤسسة أن هذه الحصة لا تكفي لمواجهة التزاماتها، ويصدر وزير المالية بقرار منه الإجراءات الواجب اتّباعها في تسديد الحسميات، والحصة المماثلة. ومن التعديلات أن تُحال الموظفة للتقاعد عند بلوغها سن الخامسة والخمسين.

زيادة المعاش

وقالت المصادر إن من ضمن التعديلات الحدّ الأدنى للمعاش التقاعدي، وهو 3 آلاف ريال سعودي، حيث يتم مراجعة هذا الحدّ كل 3 سنوات، في ضوء مستوى التضخم وغلاء المعيشة، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية زيادة الحدّ الأدنى للراتب التقاعدي، أو الهيئة العامة إذا تبيّن للمؤسسة أن هذا الحد لا يوفر المستوى اللائق من الحياة الكريمة للمتقاعد أو المستحقين عنه.

تحسين الوضع الاقتصادي

وقد حذفت التعديلات التي أجراها الأعضاء المادة 29 من النظام الحالي، والتي نصّت على: لا يجوز لأيّ مستحق الحصول على أكثر من معاش، وسبب حذف المادة تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن السعودي، بعد الإحالة على التقاعد، وكبر السن، وإعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة، واحتياجات أسر المتقاعدين، والمحافظة على المستوى المالي المعتاد للأبناء.

الأهداف التفصيلية

وقالت المصادر إن أهداف هذا التعديل التفصيلية جاءت لإدخال النصوص النظامية التي تعالج المشكلات التي تعاني منها المطلقات، والأرامل، وتحسين ظروف المستفيدين من نظام التقاعد المدني، بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتحديث نظام التقاعد المدني بعد مرور أكثر من 40 سنة على صدوره في ضوء المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية. وضمان استمرارية المستوى المعيشي للمستحقين للمعاش بعد وفاة مَن كان يعيلهم.

الحد الأدنى
كما بيّنت المصادر أن من ضمن الأهداف عدم تناسب الحدّ الأدنى للمعاشات التقاعدية مع متطلبات الوقت الحالي، وأن الحاجة لرفع الدعم الحكومي لصندوق التقاعد، وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الإناث، وحرمان أبناء المواطنة من حقوق والدتهم المالية.
تغيّر المستوى المعيشي
وأكدت المصادر أن هذا التعديل جاء ليدعم تغيّر المستوى المعيشى للأبناء في حال وفاة الوالدين بحرمانهم من الجمع بين المعاشين، وأيضًا عدم مناسبة السن المحدد للتقاعد للمرأة، نظرًا لطبيعة دورة حياتها التي تختلف فيها اختلافًا كبيرًا عن الرجل.
وقد أكدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في تقريرها، والذي اطّلعت «المدينة» عليه أن هذه التعديلات على النظام جاءت شاملة للمرجعية التي استقرأها مقدمات المقترح، وأيضًا وجاهة كثير من الدواعي التي ساقها مقدّمو المشروع في أغلب ما تضمنته المحاور.
13% غير راضين على التقاعد
كما أشار تقرير المؤسسة العامة للتقاعد لعام 1434هـ أنها قامت بإجراء دراسة سنوية لقياس مدى رضا المتقاعدين والمستفيدين من خدماتها عن أدائها، وأفاد بأن الدارسة التي تمّت في عام التقرير قد انتهت إلى مستوى الرضا المتحقق قد بلغ (87%)، وعلى التسليم بدقة تلك الدارسة في آليات تنفيذها ونتائجها فلم يشر التقرير لأية تفاصيل توضح طبيعة ما نسبته (13%) أيّ غير راضين من عيّنة الدراسة، وما هي احتياجاتهم التي لم تفلح المؤسسة في تلبيتها، وما هي خطوات المعالجة التي سعت بها للنظر في أوجه القصور ومن هنا، فما تضمنه هذا المقترح، ممّا يمكن توقع ارتباطه بشكل أو بآخر باستدراك نواقص بعض مواد النظام، ومعالجة إخفاق بعضها الآخر في الوفاء بحقوق المستهدفين بخدمات المؤسسة المختلفة. وقد أوصت الجنة بملاءمة دراسة مقترح تعديل نظام التقاعد المدني، والمقدم من عدد من أعضاء المجلس.

# تأهيل العاملين بـ"الإيواء" .. مواطنون لوزير الشؤون الاجتماعية:
# إعادة النظر في المخصصات .. وأندية لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150212/Con20150212752630.htm

محمد زياد الدمجاني (المدينة المنورة) محمد الجاسر (بريدة) ماجد النفيعي (الطائف) علي بدير (تبوك) عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة) ماجد الفرحان (الأحساء)
عدد لـ(عكاظ) مواطنون من مختلف مناطق المنطقة المطالب التي يريدون طرحها على وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي، معتبرين أن أهمها إعادة النظر في مخصصات مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتسريع الإجراءات في طلبات المساعدة المقطوعة، وتخصيص أندية لذوي الاحتياجات الخاصة لتناسب إمكاناتهم، وتأهيل العاملين بدور الإيواء وتحسين أوضاعهم والرفع من مستوى كفاءاتهم العملية، ورسم خارطة أعمال للجمعيات الخيرية، وغيرها من المطالب الأخرى.
بداية طالب أهالي المدينة المنورة بتسريع الإجراءات في طلبات المساعدة المقطوعة التي تستمر إلى فترة ثلاثة أشهر، حيث يقول محمد عايض، وحمدان السحيمي، وعبيد المنهالي، إنه لا بد من إيجاد آلية أسرع من الطريقة القديمة وتوفير عدد كاف من الموظفين بالمكاتب وعدم الاعتماد على التقديم عبر الإنترنت فقط، مطالبين بتعميم بطاقات الصرافات على جميع البنوك لتكون الاستفاده أكبر لجميع المستفيدين. في بريدة، اعتبر محمد الحربي، ومحمد الشبرمي، ونورة محمد أن إعادة النظر في المخصصات التي تشمل المستفيدين والعمل على رفعها لتلامس على الأقل الحد الأدنى من المستوى المعيشي المرتفع في المملكة شيء مهم للغاية، فضلا عن توسيع الضمان ليشمل شرائح أخرى كالعاطلين عن العمل ومن

انتهت فترة مكافأة حافز بالنسبة لهم، ووضع تصور كامل للخطط الكفيلة التي تحد من نسب الفقر وترفع مستوى الكفاءة لدى القادرين على العمل، والاهتمام بذوي الاحتياجات وتوفير أندية تناسب قدراتهم في كل مدينة، مطالبين بتأهيل العاملين بدور الإيواء وتحسين أوضاعهم والرفع من مستوى كفاءاتهم العملية عبر إقامة الدورات والندوات مع ضرورة إشراك المجتمع بتلك النشاطات والتعريف بالجهود المبذولة بالقطاع بشكل عام.

ويرى عبدالمحسن العتيبي وبندر حسين (الطائف)، خالد عيد العطوي (تبوك)، فهد غرم الله الغامدي، أحمد محمد مبارك، محمد أحمد العمري، وصالح محمد الغامدي (الباحة)، أن وزارة الشؤون الاجتماعية بحاجة لأن تقترب من المجتمع أكثر ببرامجها ونشاطاتها، وتقديم الخدمة للمحتاجين من خلال فرق البحث الميدانية، والقضاء على الظواهر السالبة ومساعدة المعاقين نتيجة الحوادث المرورية بتأهيلهم وعلاجهم في الخارج، مشيرين إلى أهمية زيادة رواتب الضمان الاجتماعي خدمة للمحتاجين من أيتام وأرامل ومطلقات ومعاقين، مطالبين بتعزيز دور الأسر المنتجة من خلال التمويل المناسب، وتوفير إيجار مساكن للفئات المعدمة وتأهيل أفرادها، وتجهيز مراكز اجتماعية لكبار السن والمتقاعدين. وفي ذات السياق، يقول مدير عام جمعية البر بالأحساء معاذ بن إبراهيم الجعفري، وأحمد الشقاق (مستفيد من الضمان)، وآمنة محمد بوسهيل، إنه على الوزارة التركيز على تلمس احتياجات مستفيدي الضمان والجمعيات الخيرية، مشيدين بقرارات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مؤكدين أنها لامست احتياجات الشعب.

# مختصون: حماية نزلاء مراكز التأهيل من الاعتداء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150212/Con20150212752631.htm

ماجد النفيعي (الطائف) علي البدير (تبوك) سطام الجميعة (حائل)

أكد لـ(عكاظ) عدد من الأخصائيين والباحثين الاجتماعيين، أهمية دراسة المشاكل المتكررة لنزلاء مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مشددين على منع وقوع حالات اعتداء عليهم أو تساهل في رعايتهم الصحية.

وأوضح الأخصائي الاجتماعي عواض العتيبي، وسوزان المشهدي الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الأمل، والباحث الاجتماعي خالد العمري، وسعد الفياض باحث في الشؤون الاجتماعية والتربوية، وعالية آل فريد باحثة وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن النزلاء في مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بحاجة إلى الحماية من العمالة المشرفة عليهم بشكل مباشر، وذلك لمنع وقوع حالات اعتداء أو تساهل في الرعاية، لافتين إلى أنه ينبغي أن يكون للموظفين في مراكز التأهيل دور فعال أكثر مما هو عليه الآن مع مراقبة صحة المرضى، خصوصا الذين تكون حالاتهم الصحية إعاقة شديدة، مطالبين الوزير الجديد بتشكيل لجان أسبوعية تقوم بجولات مفاجئة وفي أوقات مختلفة لمتابعة سير الرعاية، بالإضافة إلى تطوير الكادر الطبي في بعض التخصصات المهمة.

واعتبروا أن وضع قوانين مرنة تساهم في تقديم العون والمساعدة للنساء شيء مهم، لإثبات حقهن في الحصول على المساعدات الاجتماعية والمادية إذا ما طلقن أو ترملن، مطالبين بزيادة مبلغ الضمان لأن الحالي لا يسد الحاجة، منوهين بأهمية إعادة رسم خارطة أعمال جمعيات البر والجمعيات الخيرية ليديرها محترفون متخصصون يتعاملون مع الناس على أساس حاجات حياتهم ومعيشتهم.

من جهته، يرى المحامي عبدالكريم القاضي، أهمية معالجة وضع الأبناء في حالة النزاع في الحضانة، وذلك بأن تباشر الحالة الجمعيات المدنية بدلا من الجهات الأمنية، إلا إذا طلب ذلك من المؤسسة المدنية المشرفة، ليسلم الابن للحاضن دون أن يشعر بما تم حياله من الأعمال الأمنية.

.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# بلغ عددهم 2949 سجينا .. والتهم إرهاب وتحريض

# 55 ٪ من السعوديين الموقوفين لدى "المباحث" أعمارهم دون 35

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/12/article_930434.html

عبد السلام الثميري من الرياض

علمت "الاقتصادية" أن نحو 55 في المائة من السعوديين الموقوفين في سجون المباحث، الذين يقدر عددهم بـ 2949 سجينا، أعمارهم لا تتجاوز 35 عاما، ومن بينهم متهمون قي قضايا أمنية تتعلق بالإرهاب والتحريض، وإيواء مطلوبين أمنيين.

وأظهرت إحصائية حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث بلغ نحو 3463 موقوفا، منهم 514 أجنبيا، حتى نهاية الأسبوع الماضي.

وتخضع قضايا جميع الموقوفين في تهم ذات صلة بنشاطات وجرائم الفئة الضالة، حالياً للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة.

يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس، حكماً ابتدائياً يقضي بإدانة متهم سعودي بالافتيات على ولي الأمر، والخروج عن طاعته بالسفر إلى سورية، وسجنه ست سنوات.

ووجهت المحكمة تهمة انضمامه لـ "جبهة النصرة" التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي، والتدرب معهم على استخدام السلاح الرشاش، بقصد المشاركة في القتال الدائر هناك دون إذن ولي الأمر، وكتابة وصيته للقصد ذاته.

وقضت المحكمة بسجن المدان على ما ثبت بحقه من تهم مدة ست سنوات من تاريخ توقيفه، منها سنة وستة أشهر استناداً للمادة ستة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ومصادرة جهازي الجوال، وثلاث شرائح جوال المضبوطة بحوزته، ومنعه من السفر مدة مماثلة لسجنه المحكوم بها بعد اكتساب الحكم القطعية.

وتضمن الحكم إدانة المتهم بمبايعته أحد مسؤولي "داعش" لأجل القتال معهم، وإعداده وتخزينه وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام، من خلال المشاركة عبر "تويتر" بكتابة تغريدات تسيء لولاة أمر السعودية، وهيئة كبار العلماء، وتحث على القتال، واستخدام هاتفه الجوال في ذلك، وإرساله أثناء وجوده في سورية عبر أحد برامج التواصل الاجتماعي "الواتساب" مقطع فيديو إلى أحد الأشخاص، يظهر فيه أحد الأشخاص يشكر الله على انضمامه لإحدى الجماعات المقاتلة في سورية، وتخزينه عبر جهازه الجوال أناشيد تمجد زعيمي تنظيم القاعدة ابن لادن والزرقاوي وأناشيد تحث على القتال.

وكان الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام السعودية، قد وصف سابقا، وسيلة التواصل الاجتماعي "تويتر" بأنها مليئة بالآراء الضالة كالقدح والطعن فيهم، ونشر عيوبهم، واصفاً إياه بأنها في الغالب أكاذيب وأباطيل.

وحذر آل الشيخ من الخوض وإطلاق اللسان في أعراض ولاة الأمر والعلماء، وتتبع عوراتهم والتنقيب عن عيوبهم والتحدث بها في المجالس، والتعرض لهم بالكلام السيئ والاتهامات الباطلة بغير حق.

وأضاف: "إن الإفساد ما بين ولاة الأمر والعامة يفسد دنياهم وأمنهم، فهذه الأمور تجعل الناس لا يثقون بالعلماء ولا يستفتونهم، فكل هذا من البلاء،

فعندما يسمع أحدكم ذنباً أو خطأ أو زللا عن أحد فلا بد من الاتصال به والتحقق من الأمر ونصحه وتوجيهه، بدلا من تلك المقالات السيئة في وسائل التواصل الاجتماعي المملوءة بالآراء الضالة".

ونبه مفتي السعودية، من كتابة الأشياء السيئة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعية، والبحث عن عيوبهم والتنقيب عنها بكل سبيل، ظانين أن هذا الأمر خير بل هو شر وبلاء، لأنهم بذلك أخطأوا على إخوانهم إن كانوا صادقين، أما إذا كانوا كاذبين فقد جمعوا بين الكذب والإيذاء وهذا أمر عظيم؛ لأن فيه ظلما عظيما.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# "صحة الرياض" لـ "الاقتصادية": "إحالة" سيشمل مستشفيات الهجر ومستوصفات السجون

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/12/article_930436.html

محمد العوني من الرياض

بين لـ"الاقتصادية" الدكتور عدنان العبدالكريم مدير عام الشؤون الصحية في منطقة الرياض، أن نظام "إحالة" الذي تم تدشينه أخيرا في مستشفيات صحة الرياض، تم تعميمه على جميع مستشفيات مدينة الرياض، ومستشفيات المحافظات لأكثر من 50 سريرا، موضحا أن النظام سوف يشمل مستقبلا المستشفيات الصغيرة في المراكز والهجر الصغيرة أقل من 50 سريرا، و13 مستوصفا تابعا للمديرية العامة للسجون في منطقة الرياض.

وأوضح أن أولوية "صحة الرياض" تركز على ازدحام مواعيد المرضى في المدن والمحافظات المزدحمة، وتم حلها بتدشين هذا النظام، مبينا أن "إحالة" حل مشكلة الدخول الأولي للمريض إلى المستشفى، وأختصر المواعيد من المركز الصحي إلى المستشفى.

وقال العبدالكريم، إنه في السابق كان المركز الصحي يرسل الموعد من خلال ورقة ويكتب الطبيب المعلومات ثم يعطيها المريض لمراجعة المستشفى المرجعي ويأخذ موعدا، ثم ينتظر حتى يحين موعده، ما يفيد أنه سيذهب إلى المستشفى مرتين لحجز الموعد ثم مباشرة الموعد لمعاينة الطبيب لحالته، والآن تم إلغاء النظام الورقي وسحبت مواعيد المستشفيات وتم وضعها داخل المراكز الصحية بحيث إن المنسق داخل المركز الصحي يطلع على مواعيد المستشفى من داخل المركز ويعطي المريض الحرية لاختيار الوقت المناسب لموعده وهو في المركز الصحي التابع له، كما يستطيع المركز البحث عن الموعد المناسب للمريض بحسب حالته الصحية بين 3 أيام إلى 14 يوما كأقصى حد.

ويذكر أن نظام "إحالة" الإلكتروني يربط مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمستشفيات المرجعية، وتم تشغيله جزئيا داخل مدينة الرياض ابتداء من عام 1433هـ، حتى عام 1435هـ حيث تم تطبيقه بالكامل على محافظات المنطقة، ويهدف إلى اختصار وقت وجهد المريض في مراجعة المستشفيات والحصول على الموعد المناسب للمستشفى من داخل المركز الصحي القريب من مقر سكنه، كما يكفل النظام للمريض أحقيته الأولوية في تلقي العلاج في مدة تتناسب مع حالته المرضية وخلال فترة لا تتجاوز أسبوعين على أقصى تقدير.

ويسهم النظام في توحيد ربط ملف المريض العائلي داخل مركز الرعاية الصحية الأولية وملف المريض الطبي داخل المستشفى المرجعي الذي يتبع له المركز كما يمثل وسيلة تواصل فعالة بين مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات المرجعية لها، فضلا عن تسهيل متابعة خطة علاج المريض الذي يتم إحالته من المركز الصحي إلى المستشفى المرجعي.

ويغطي نطاق خدمات "إحالة"، مراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة في منطقة الرياض، وعيادات ومراكز التأهيل الشامل والدور الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعيادات والمراكز الصحية التابعة للمديرية العامة للسجون وعيادة مجلس الشورى ومراكز الرعاية الصحية التابعة للاستخبارات العامة وعيادة ديوان وزارة الصحة ومراكز ومجمعات الأسنان وبلغ عدد العيادات التي يشملها الربط 291 عيادة بنهاية عام 1435هـ، في حين بلغ عدد المراكز الصحية المرتبطة بالنظام 208 مراكز، إضافة إلى 23 مستشفى في جميع مدن ومحافظات منطقة الرياض.علما بأنه تم حجز أكثر من 450 ألف موعد منذ تطبيق النظام حتى نهاية 1435هـ.

ويشتمل النظام عمليا على ثلاثة أنظمة إلكترونية الأول نظام إحالة المستشفيات ويربط المستشفيات الطرفية بالمستشفيات المرجعية والثاني نظام إحالة لمراكز الرعاية الصحية الأولية ويربط المراكز الصحية بالمستشفيات المرجعية المخصصة

لها، أما النظام الثالث وهو نظام إحالة تنسيق فيربط طلب الإحالات العلاجية بالأطباء مباشرة داخل المستشفيات المرجعية.

# عمل النساء بالمصانع

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018932

## عائشة عباس نتو

يعترض البعض على عمل المرأة في المصانع، وفي مواقف ومناسبات مختلفة، يُركِّزون على ظاهرة سلبيات توظيف النساء في المصانع، ويؤكدون على ضرورة تكثيف الرقابة الشرعية، وكأن هذه الرقابة حصريًّا على النساء في العمل، وتشير مصلحة الإحصاءات العامة بنهاية 2014 أن نسبة البطالة لدى الإناث 32.5%، إلاَّ أن التعرّض إلى سلبيات عمل المرأة في المصانع بمعزل عن مناقشة بيئة العمل المكانية سواء في المكاتب أو خطوط الإنتاج والأعمال التي تحظر على المرأة شغلها في المصانع والتدريب والرواتب والحوافز، وحتى لا ينتهي هذا الموضوع المكرر بالدعاء والهلاك عليَّ وعلى ابنتي الوحيدة، دعونا نطلع أولاً بأن معلومات منتدى التنافسية الدولي الثامن - الرياض 2015/1/26م تشير إلى أن الوظائف المتوفرة بمصانع الأدوية (2472)، منها (1793) غير سعودية المصانع، فما هي الصعوبات التي تحول خطوط الإنتاج لوظائف نسائية!

لكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الموظفة بشر، لها ميولها التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بعدد كثير من المتغيرات المتعلّقة بمواقف وظروف العمل، فالموظفة التي تعمل في المصانع ليس إرضاءً لغرورها، بل لكفاءتها، والمشاركة في تنمية بلادها، لأن العمل يزيد من إحساسها بالحرية والشعور بالمسؤولية، وخدمة الوطن الذي صرف على تعليمها وتأهيلها، والجسر الذي تعبره كل يوم لتصل إلى المشاركة في تنمية هذه البلاد؛ وهذا الشعور الوطني يفترض أن ينفرد بتنميته (أصحاب المصانع)، فالموظفة التي وافقت على العمل يفترض أن لا يكرِهها على السير في العتمة، بل يُهيّئ لها بيئة العمل والحضانة لأطفالها، والمواصلات في ظل بُعد المناطق الصناعية عن السكن في مدننا.

فإن صادفتَ موظفة -بوصفك صاحب العمل- لا تتقن عملها، وحدّثتك بجفاء ملتويًا على نفسها كحرف الواو، لا تسخر منها، لا تبارك الدمعة التي تخنقها، اسألها عن معاناة المواصلات، وتدني الراتب، وبيئة العمل!! الموظفة التي غادرت بيتها وأولادها تلثم جبينها، وتمسح عرقها، وتحكي عن مصنعها ومنتجها، ويملأ فمها حبًّا واعتزازًا بقيمة ما تؤدّيه لبلادها!!. امنحها الأمان الوظيفي، وسيكون منها الولاء، ومنك الوفاء.

# السجن.. دوره التربوي والإصلاحي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25078

## مها الشهري

يتساءل المهتمون عن الطرق التي ينظم من خلالها المجتمع وتسهل إدارته المدنية، وعلى جانب مهم يأتي الحديث حول ثقافة العقاب التي تحول دون تحقيق الهدف التربوي من تأهيل الفرد للمواطنة الصالحة بعد وقوعه في الأخطاء كجانح أو منحرف أو مجرم، فضلا عن طريقة عقابه وإن كانت ظاهرة يعكسها الاحتياج من معطيات واقعية لدينا، لكنها في المقابل ليست صحية أو إصلاحية بالمقياس الذي يتعامل به أي مجتمع متحضر.

هناك معادلة تقول: "إذا غاب الدور الإرشادي والإصلاحي والوقائي المنظم في أي مجتمع، فإنها تزيد الحاجة لفتح المزيد من السجون للدواعي الأمنية"، وهي بذلك نتيجة لأخطاء اجتماعية وفردية أصبحت تشكل عبئا على المجتمع، مع توجيه الفكر الاجتماعي نحو ثقافة العقاب وتعديل السلوكيات الإنسانية أو تقويمها بمفهوم تقييد الحرية، هذا إذا كنا سنعمل على مقياس أن الحرية تغذي الرشد والمسؤولية في السلوك الإنساني.

لا شك أن الدور الذي يؤديه السجن هو دور أمني وضابط يحمي المجتمع وينظم العلاقات بين الأفراد، ولكن يجب أن يقدم دورا تربويا وإنسانيا في تقويم سلوكيات المنحرفين وإعادة تأهيلهم اجتماعيا وسلوكيا، فالسجون بيئة خصبة تنتشر فيها الأفكار الخاطئة تجاه الحياة، ومن شأنها تعزيز السلوك المنحرف أو الإجرامي على تفاوت نسبيته، فلماذا يعود البعض إلى الجريمة رغم خضوعهم للعقوبة؟ بل ربما تنتهي عقوبته ويخرج بقناعاته نفسها، وهذا يجعله يشكل خطرا أكبر إذا لم يستطع التخلص منها، بل ربما يكبر حجم المتمرد الذي بداخله ليجعله يتجه إلى أعمال أكثر خطرا وإيذاء.

تفعيل الدور التربوي والإصلاحي الذي يعالج تمرد المنحرف أو المجرم على ذاته ومجتمعه، وانعدام إحساسه بالمسؤولية تجاه أفعاله، يقتضي إيجاد بديل إرشادي يعمل على تدعيم التواصل مع المجتمع المدني ومع منظمات تربوية وهيئات تهتم وتعنى بهذا الشأن، وذلك بهدف النهوض بمسيرة الإصلاح وفق تخطيط مشترك يعامل المساجين كأسوياء، وهذا في مؤدّاه يوجد سبلا للتكوين المهني كفرصة تملأ الفراغ لدى السجين بشكل يجعله يستعيد اعتباره واحترامه لذاته، باعتبار ذلك حلا وقائيا للحد من الرجوع إلى الانحراف والجريمة.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150212/Cartoon201502126276.htm

المصدر: جريدة الشرق الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م

http://www.alsharq.net.sa/2015/02/12/1295325